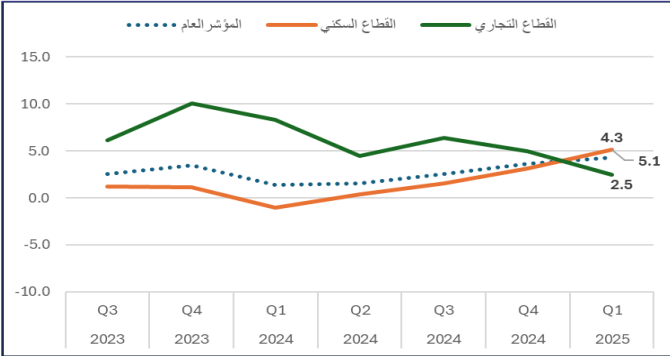


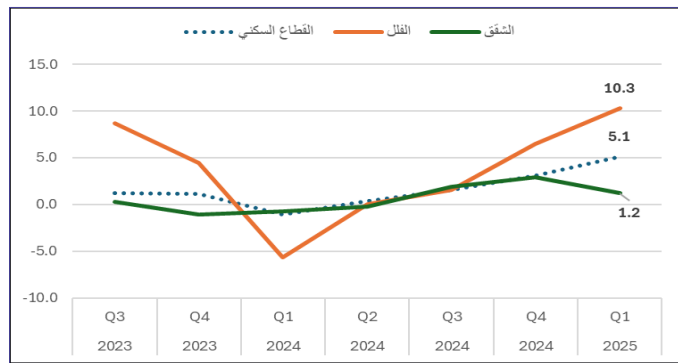
ارتفاع الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 4.3% في الربع الأول من عام 2025

ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 4.3% خلال الربع الأول من عام 2025م، مقارنةً بالربع المماثل له من عام 2024م متأثرًا بارتفاع أسعار عقارات القطاع السكني بنسبة 5.1%، وأسعار عقارات القطاع التجاري بنسبة 2.5%، مقابل انخفاض أسعار عقارات القطاع الزراعي بنسبة 1.1% (شكل 1).

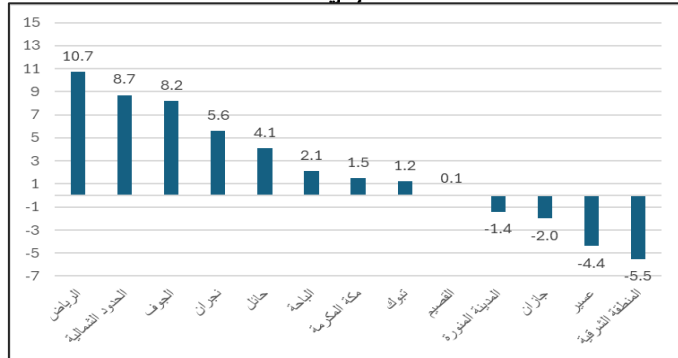
شكل 1. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الأول من عام 2025م لأهم القطاعات المقارنة



شكل 2. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الأول من عام 2025م لأهم الأصناف السكنية



شكل 3. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الأول من عام 2025م بحسب المناطق الإدارية



المنهجية والجودة

الرقم القياسي لأسعار العقارات هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية، ويستند إلى بيانات المعاملات العقارية المتوفرة من مصادرها في المملكة، وبناءً عليه، تقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر على أساس ربع سنوي حسب القطاع، ونوع العقار لجميع المناطق الإدارية في المملكة. وسنة الأساس للمؤشر هي 2023م. وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لاحتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، ووزارة العدل، والبنك المركزي السعودي. وتهدف الهيئة من خلال هذه المنهجية إلى تحسين جودة وشفافية بيانات أسعار العقار، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وذلك من خلال استخدام نموذج للذكاء الاصطناعي الجغرافي لمعالجة أنواع الصفقات العقارية، وربطها بمصادر متعددة، واستخدام صور الأقمار الاصطناعية، مما يساعد في تحسين دقة التصنيف العقاري، وزيادة جودة البيانات المتاحة. وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من الربع الثالث لعام 2024م.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على [تقرير المنهجية والجودة](#) وجدول النشر.

تطورات القطاعين السكني والتجاري في الربع الأول من عام 2025م على أساس سنوي

تشير البيانات إلى أن أسعار العقارات في القطاع السكني شهدت ارتفاعات متفاوتة في الربع الأول من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، حيث سجل القطاع السكني ارتفاعاً بنسبة 5.1%، والذي يبلغ وزنه في المؤشر (72.7%) مدفوعاً بارتفاع أسعار قطع الأراضي السكنية بنسبة 5.3%، والتي يبلغ وزنها في المؤشر (45.8%)، كما شهد القطاع السكني ارتفاعاً في أسعار الفلل بنسبة 10.3%، وارتفاعاً في أسعار الشقق بنسبة 1.2%، وكذلك ارتفعت أسعار الأديار السكنية بنسبة 2.8% (شكل 2).

وفي السياق ذاته ارتفعت أسعار العقارات في القطاع التجاري في الربع الأول من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق بنسبة 2.5% مدفوعة بارتفاع أسعار الأراضي التجارية بنسبة 2.4%، كما شهد القطاع التجاري ارتفاعاً في أسعار العمائر بنسبة 3.1%، وأسعار المعارض بنسبة 5.1%.

ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 0.7% في الربع الأول من عام 2025م على أساس ربع سنوي

ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات على أساس ربع سنوي بنسبة 0.7% خلال الربع الأول من عام 2025م مقارنةً بالربع السابق (الربع الرابع من عام 2024م). وقد تأثر مؤشر العقار الربعي بارتفاع أسعار القطاع السكني بنسبة 1.9% متأثرًا بارتفاع أسعار الأراضي السكنية بنسبة 3.2%، وكذلك ارتفعت أسعار الشقق بنسبة 0.2%، وأسعار الأديار بنسبة 0.2%، بينما انخفضت أسعار الفلل بنسبة 1.4%. من جانب آخر انخفضت أسعار عقارات القطاع التجاري بنسبة 2.1%، متأثرة بانخفاض أسعار قطع الأراضي التجارية بنسبة 2.6%، وفي المقابل ارتفعت أسعار العمائر بنسبة 1.6%، وأسعار المعارض بنسبة 1.8%. وفي السياق نفسه انخفضت أسعار عقارات القطاع الزراعي بنسبة 3.8% متأثرة بانخفاض أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 3.8%.

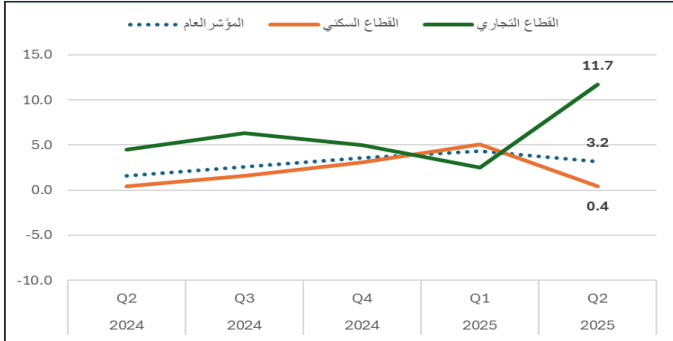
تحركات أسعار العقارات السنوية بحسب المناطق الإدارية

فيما يتعلق بتأثير المناطق الإدارية على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات والذي بلغ نسبة 4.3% على مستوى المملكة فقد كان مدفوعاً بارتفاع الأسعار بمنطقة الرياض بنسبة 10.7%، وتليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 1.5%، مقابل التراجع بنسبة 5.5% في المنطقة الشرقية. (شكل 3) وعلى صعيد مناطق المملكة الأخرى، فقد شهد الارتفاع السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات في مناطق الحدود الشمالية والجوف ونجران النسب الأعلى بعد منطقة الرياض، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار العقارات 8.7% و8.2% و5.6% في هذه المناطق على التوالي، في المقابل، شهدت المنطقة الشرقية ومنطقة عسير أعلى معدلات التراجع بنسبة 5.5% و4.4% لكلٍ منهما على التوالي.

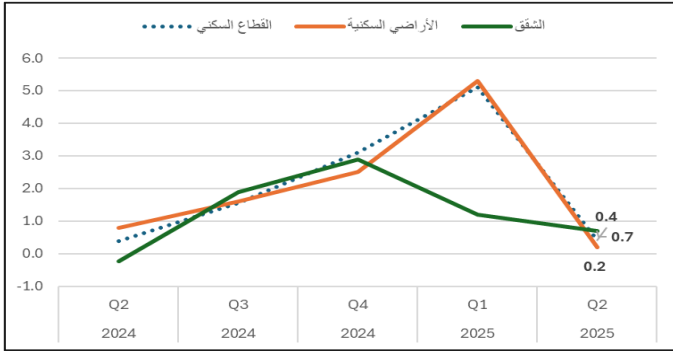
الرقم القياسي العام لأسعار العقارات يبلغ 3.2% في الربع الثاني من عام 2025م

شهد الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة تباطؤاً في وتيرة النمو خلال الربع الثاني من عام 2025م، حيث بلغ معدل التغير السنوي 3.2%، مقارنةً بنسبة 4.3% في الربع الأول من العام نفسه. وسجل القطاع السكني، الذي يمثل النسبة الأكبر من الوزن النسبي للرقم القياسي، تراجعاً في معدل التغير السنوي من 5.1% في الربع الأول إلى 0.4% فقط في الربع الثاني. في المقابل، استمرت بقية القطاعات العقارية في تسجيل ارتفاعات في معدلات التغير السنوي، حيث ارتفع معدل التغير في القطاع التجاري من 2.5% في الربع الأول إلى 11.7% في الربع الثاني. (شكل 1)

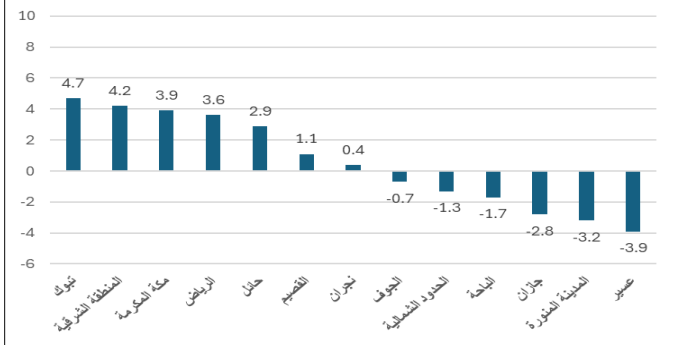
شكل 1. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الثاني من عام 2025م لأهم القطاعات العقارية



شكل 2. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الثاني من عام 2025م لأهم الأصناف السكنية



شكل 3. التغير السنوي لأسعار العقارات (%) للربع الثاني من عام 2025م بحسب المناطق الإدارية



المنهجية والجودة

الرقم القياسي لأسعار العقارات هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية، ويستند إلى بيانات المعاملات العقارية المتوفرة من مصادرها في المملكة، وبناءً عليه، تقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر على أساس ربع سنوي حسب القطاع، ونوع العقار لجميع المناطق الإدارية في المملكة. وسنة الأساس للمؤشر هي 2023م. وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لاحتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، ووزارة العدل، والبنك المركزي السعودي. وتهدف الهيئة من خلال هذه المنهجية إلى تحسين جودة وشفافية بيانات أسعار العقار، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وذلك من خلال استخدام نموذج الذكاء الاصطناعي الجغرافي لمعالجة أنواع الصفقات العقارية، وربطها بمصادر متعددة، واستخدام صور الأقمار الاصطناعية، مما يساعد في تحسين دقة التصنيف العقاري، وزيادة جودة البيانات المتاحة. وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من الربع الثالث لعام 2024م.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على [تقرير المنهجية والجودة](#) وجدول النشر.

تطورات القطاعين السكني والتجاري في الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي

سجلت أسعار العقارات في القطاع التجاري ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، حيث بلغ معدل الارتفاع في هذا القطاع، الذي يبلغ وزنه في المؤشر (25.4%)، نحو 11.7%، مدفوعاً بارتفاع أسعار قطع الأراضي التجارية بنسبة 12.7%، والتي يبلغ وزنها في المؤشر (22.8%)، كما سجلت أسعار العمائر ارتفاعاً بنسبة 2.7%، وأسعار المعارض بنسبة 4.1%

أما القطاع السكني، فقد سجلت أسعار العقارات فيه معدل نمو سنوي قدره 0.4% خلال الربع الثاني من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق. وسجلت أسعار الأراضي السكنية ارتفاعاً بنسبة 0.2%، وأسعار الفلل بنسبة 3.2%، وأسعار الأديوار السكنية بنسبة 1.5%، في حين انخفضت أسعار الشقق بنسبة 0.7% (شكل 2)

ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 0.1% في الربع الثاني من عام 2025م على أساس ربع سنوي

سجل الرقم القياسي لأسعار العقارات ارتفاعاً بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025م، مقارنةً بالربع السابق (الربع الأول من عام 2025م). وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة أسعار القطاع التجاري بنسبة 7.9%، حيث ارتفعت أسعار الأراضي التجارية بنسبة 8.6%، وأسعار العمائر بنسبة 3.0%، كما سجل القطاع الزراعي ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 1.7%، نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بالنسبة نفسها.

في المقابل، سجل القطاع السكني انخفاضاً في الأسعار بنسبة 2.6% مقارنةً بالربع الأول من عام 2025م، حيث انخفضت أسعار الأراضي السكنية بنسبة 4.0%، وأسعار الشقق بنسبة 1.2%، وأسعار الأديوار السكنية بنسبة 0.9%، بينما ارتفعت أسعار الفلل بنسبة 1.8%

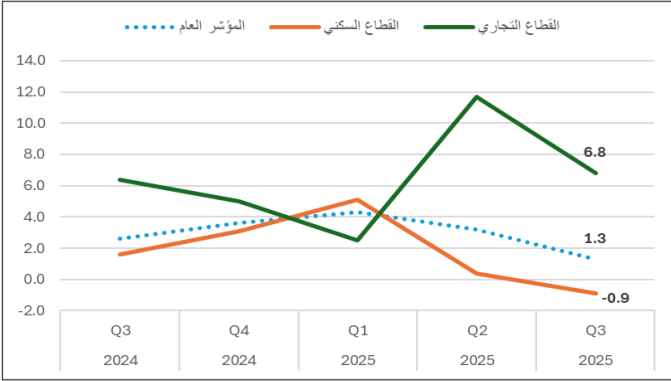
تحركات أسعار العقارات السنوية بحسب المناطق الإدارية

بلغ معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات على مستوى المملكة 3.2%، ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار في المنطقة الشرقية بنسبة 4.2%، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 3.9%، ثم منطقة الرياض بنسبة 3.6%، وكانت منطقة الرياض قد سجلت معدل تغير سنوي أعلى في الربع الأول من عام 2025م بلغ 10.7% وعلى مستوى بقية المناطق، سجلت مناطق تبوك، وحائل، والقصيم أعلى معدلات ارتفاع سنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات، بنسبة 4.7%، و2.9%، و1.1% على التوالي. في المقابل، سجلت مناطق عسير، والمدينة المنورة، وجازان معدلات تراجع سنوي بلغت 3.9%، و3.2%، و2.8% لكل منها على التوالي. (شكل 3)

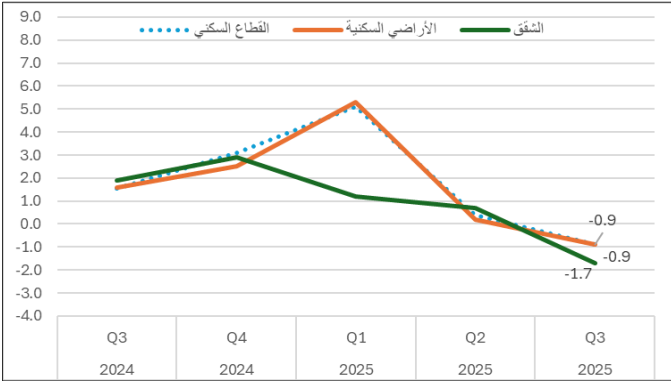
نسبة نمو التضخم العقاري للربع الثالث من عام 2025م تبلغ 1.3%

شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات في المملكة تباطؤاً في وتيرة التضخم العقاري السنوي خلال الربع الثالث من عام 2025م، حيث بلغ معدل التغير السنوي 1.3%، مقارنةً بنسبة 3.2% في الربع الثاني من العام نفسه. وذلك في ظل تراجع أداء القطاع السكني، الذي يمثل النسبة الأكبر من الوزن النسبي للرقم القياسي والذي انخفض معدل تغيره السنوي من 0.4% في الربع الثاني إلى -0.9% في الربع الثالث، رغم استمرار بقية القطاعات في تسجيل ارتفاعات ملحوظة، تصدرها القطاع التجاري الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 6.8% (شكل 1).

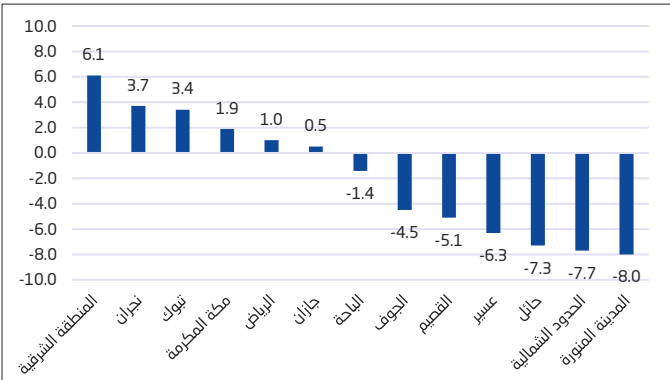
شكل 1. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الثالث من عام 2025م لأهم القطاعات العقارية



شكل 2. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الثالث من عام 2025م لأهم الأصناف السكنية



شكل 3. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الثالث من عام 2025م بحسب المناطق الإدارية



المنهجية والجودة

الرقم القياسي لأسعار العقارات هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية، ويستند إلى بيانات المعاملات المقاربة المتوفرة من مصادرها في المملكة، وبناءً عليه، تقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر على أساس ربع سنوي حسب القطاع، ونوع العقار لجميع المناطق الإدارية في المملكة. وستة الأساس للمؤشر هي 2023م. وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لاحتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، ووزارة العدل، والبنك المركزي السعودي. وتهدف الهيئة من خلال هذه المنهجية إلى تحسين جودة وشفافية بيانات أسعار العقار، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك من خلال استخدام نموذج الذكاء الاصطناعي الجغرافي لمعالجة أنواع الصفقات العقارية، وربطها بمصادر متعددة، واستخدام صور الأقمار الاصطناعية، مما يساعد في تحسين دقة التصنيف العقاري، وزيادة جودة البيانات المتاحة. وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من الربع الثالث لعام 2024م.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على تقرير المنهجية والجودة، جداول النشر.

تطورات القطاعين السكني والتجاري في الربع الثالث من عام 2025م على أساس سنوي

تشير البيانات إلى أن أسعار العقارات في القطاع التجاري شهدت ارتفاعات في الربع الثالث من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، حيث سجل القطاع التجاري والذي يبلغ وزنه في المؤشر (25.4%) ارتفاعاً بنسبة 6.8%، مدفوعاً بارتفاع أسعار قطع الأراضي التجارية بنسبة 7.2%، والتي يبلغ وزنها في المؤشر (22.8%). كما شهد القطاع التجاري ارتفاعاً في أسعار العمائر بنسبة 3.3%، وارتفاعاً في أسعار المعارض بنسبة 1.1%.

وفي المقابل شهدت أسعار العقارات في القطاع السكني انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق؛ بسبب تباطؤ النمو في أسعار هذا القطاع خلال السنة، حيث سجل انخفاضاً بنسبة 0.9% مدفوعاً بانخفاض في أسعار الأراضي السكنية بنسبة 0.9%، وانخفاضاً في أسعار الشقق بنسبة 1.7%، وفي المقابل ارتفعت أسعار الفلل بنسبة 0.2%، وكذلك ارتفعت أسعار الأديار السكنية بنسبة 0.3% (شكل 2).

انخفاض أسعار العقارات بنسبة 1.1% في الربع الثالث من عام 2025م على أساس ربع سنوي

شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات انخفاضاً على أساس ربع سنوي بلغت نسبته 1.1% خلال الربع الثالث من عام 2025م مقارنةً بالربع السابق (الربع الثاني من عام 2025م).

وقد تأثر مؤشر العقار الربعي بانخفاض أسعار القطاع السكني بنسبة 1.1% متأثراً بانخفاض أسعار الأراضي السكنية بنسبة 0.8% وأسعار الشقق بنسبة 1.1%، وأسعار الفلل بنسبة 2.5%، وفي المقابل ارتفعت أسعار الأديار السكنية بنسبة 0.6% وفي السياق ذاته، انخفضت أسعار القطاع التجاري بنسبة 1.6%، متأثرةً بانخفاض أسعار الأراضي التجارية بنسبة 1.8%، وأسعار المعارض بنسبة 0.5%، وفي المقابل ارتفعت أسعار العمائر بنسبة 1.0%.

من جانب آخر، ارتفعت أسعار عقارات القطاع الزراعي بنسبة 7.3% عن الربع الثاني من عام 2025م، متأثرةً بارتفاع أسعار قطع الأراضي الزراعية بنسبة 7.3%.

تحركات أسعار العقارات السنوية بحسب المناطق الإدارية

فيما يتعلق بتأثير المناطق الإدارية على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات والذي بلغ 1.3% على مستوى المملكة خلال الربع الثالث من عام 2025م، فقد شهدت منطقة الرياض تباطؤاً في وتيرة نمو أسعار العقارات لتحقيق نسبة 1.0%، مقارنةً بنسبة 3.6% في الربع الثاني من عام 2025م.

فيما سجلت المنطقة الشرقية الارتفاع الأعلى في أسعار العقارات بنسبة 6.1%، تليها منطقة نجران بنسبة 3.7%، ثم منطقة تبوك بنسبة 3.4%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 1.9%.

وفي المقابل، شهدت مناطق حائل والحدود الشمالية والمدينة المنورة أعلى معدلات الانخفاض بنسبة 7.3% و7.7% و8.0% لكلٍ منها على التوالي، (شكل 3).

انخفاض الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 0.7% في الربع الرابع من عام 2025م

شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات في المملكة انخفاضًا خلال الربع الرابع من عام 2025م بلغ 0.7% مقارنةً بنظيره من العام السابق (الربع الرابع 2024م). ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أداء القطاع السكني، الذي يمثل النسبة الأكبر من الوزن النسبي للرقم القياسي، والذي انخفض معدل تغيره السنوي بنسبة 2.2%، كما واصل القطاع التجاري تراجعاً طفيفاً في وتيرة النمو، مع محافظته على نمو سنوي إيجابي بلغ 3.6% (شكل 1)

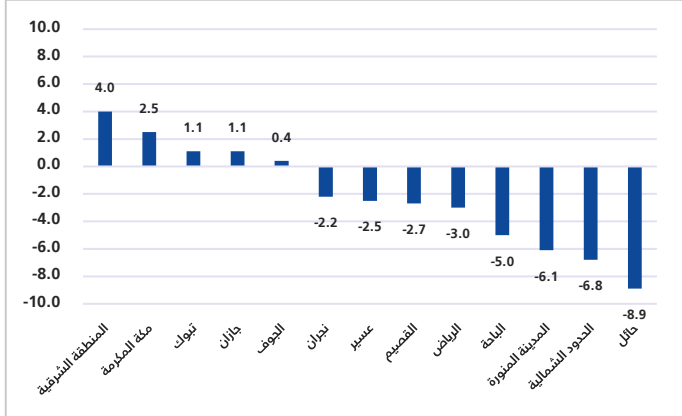
شكل 1. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الرابع من عام 2025م لأهم القطاعات العقارية



شكل 2. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الرابع من عام 2025م لأهم الأصناف السكنية



شكل 3. التغير السنوي في أسعار العقارات (%) في الربع الرابع من عام 2025م بحسب المناطق الإدارية



المنهجية والجودة

الرقم القياسي لأسعار العقارات هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية، ويستند إلى بيانات المعاملات المقاربة المتوفرة من مصادرها في المملكة، وبناءً عليه، تقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر على أساس ربع سنوي حسب القطاع، ونوع العقار لجميع المناطق الإدارية في المملكة. وسنة الأساس للمؤشر هي 2023م. وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لاحتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، ووزارة العدل، والبنك المركزي السعودي. وتهدف الهيئة من خلال هذه المنهجية إلى تحسين جودة وشفافية بيانات أسعار العقار، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وذلك من خلال استخدام نموذج للذكاء الاصطناعي الجغرافي لمعالجة أنواع الصفقات المقاربة، وربطها بمصادر متعددة، واستخدام صور الأقمار الاصطناعية، مما يساعد في تحسين دقة التصنيف العقاري، وزيادة جودة البيانات المتاحة. وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من الربع الثالث لعام 2024م.

للمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على [تقرير المنهجية والجودة](#) و [جدول النشر](#).

تطورات القطاعين السكني والتجاري في الربع الرابع من عام

2025م على أساس سنوي

تشير البيانات إلى أن أسعار العقارات في القطاع السكني شهدت انخفاضاً في الربع الرابع من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، حيث سجّل القطاع انخفاضاً بنسبة 2.2% مدفوعاً بانخفاض أسعار الأراضي السكنية بنسبة 2.4%، وانخفاض أسعار الشقق بنسبة 2.5%، وأسعار الفلل بنسبة 1.3%، وأسعار الأديوار السكنية بنسبة 0.2%

وفي المقابل شهدت أسعار العقارات في القطاع التجاري ارتفاعاً في الربع الرابع من عام 2025م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، حيث سجّل القطاع التجاري الذي يبلغ وزنه في المؤشر (25.4%) ارتفاعاً بنسبة 3.6%، مدفوعاً بارتفاع أسعار قطع الأراضي التجارية بنسبة 3.5%، كما شهد القطاع التجاري ارتفاعاً في أسعار العمائر بنسبة 5.7%، وارتفاعاً في أسعار المعارض بنسبة 1.2%

وفي السياق نفسه حافظ القطاع الزراعي على وتيرة النمو السنوي، إلا أنها كانت أقل من الربع الثالث، بما يعكس الاستقرار بعد الارتفاع المسجّل في الربع السابق؛ حيث ارتفعت أسعار القطاع الزراعي بنسبة 4.3% متأثرة بارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 4.3% (شكل 2).

انخفاض أسعار العقارات بنسبة 0.4% في الربع الرابع من عام

2025م على أساس ربع سنوي

شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات انخفاضاً على أساس ربع سنوي بلغت نسبته 0.4% خلال الربع الرابع من عام 2025م، ولكن بدرجة أقل مقارنةً بالربع السابق (الربع الثالث من عام 2025م).

وقد تأثر مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات بانخفاض أسعار القطاع السكني بنسبة 0.4% متأثراً بانخفاض أسعار الأراضي السكنية بنسبة 0.7%، وأسعار الشقق بنسبة 0.4%، وأسعار الأديوار السكنية بنسبة 0.2%، وفي المقابل ارتفعت أسعار الفلل بنسبة 0.8%

وفي السياق ذاته، انخفضت أسعار القطاع التجاري بنسبة 0.4%، متأثرة بانخفاض أسعار الأراضي التجارية بنسبة 0.4%، وأسعار العمائر بنسبة 0.1%، وفي المقابل ارتفعت أسعار المعارض والمحلات التجارية بنسبة 0.1%

كما انخفضت أسعار عقارات القطاع الزراعي بنسبة 0.7% مقارنةً بالربع الثالث من عام 2025م، متأثرة بانخفاض أسعار قطع الأراضي الزراعية بنسبة 0.7%

تحركات أسعار العقارات السنوية بحسب المناطق الإدارية

فيما يتعلق بتأثير المناطق الإدارية على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات والذي انخفض بنسبة 0.7% على مستوى المملكة خلال الربع الرابع من عام 2025م، فقد شهدت منطقة الرياض انخفاضاً في أسعار العقارات بنسبة 3.0%، مقارنةً بارتفاع بلغ 1.0% في الربع الثالث من عام 2025م.

فيما سجّلت المنطقة الشرقية أعلى ارتفاع في أسعار العقارات بنسبة 4.0%، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 2.5%، ثم منطقتا تبوك وجازان بنسبة 1.1% لكل منهما، ثم منطقة الجوف بنسبة 0.4%

وفي المقابل، شهدت مناطق حائل والحدود الشمالية والمدينة المنورة أعلى معدلات الانخفاض بنسبة 8.9% و6.8% و6.1% على التوالي (شكل 3).